



نموذج المشروع الشخصي

للترشيح لشغل منصب رئيس مصلحة بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية التابعة لها

1. السياق العام للمشروع

يتعين أن يستحضر المشروع الشخصي للمترشح(ة) مجموعة من العناصر التي تميز السياق الحالي لتدبير منظومة التربية والتكوين:

- تفعيل أحكام الدستور الجديد للمملكة وخاصة ما يتعلق منه بترسيخ الحكامة الجيدة، وتيسير أسباب الاستفادة العادلة من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذو جودة، واعتبار التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة؛
- التوجهات الملكية السامية ذات الارتباط بقضية التربية والتكوين، وخاصة خطابي ذكرى ثورة الملك والشعب لعامي 2012 و2013، وافتتاح الدورة التشريعية الحزبية للعام 2014، والذكرى 16 لعهد العرش المجيد؛
- تفعيل أدوار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي قام بإصدار تقرير تحليل حول تقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وإعداد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030؛
- دخول المنظومة التربوية مرحلة جديدة في مسار تطورها، تروم تأهيل المدرسة المغربية وفق منظور شامل للإصلاح التربوي؛
- انخراط الوزارة في سيرورة تنزيل الرؤية الاستراتيجية من خلال مشاريع القانون الإطار 51/17؛
- الشروع في تنزيل التزامات خارطة الطريق 2022-2026
- ترسيخ تجربة اللامركزية واللامركز في تدبير الشأن التربوي، بما أفرزته هذه التجربة من مكتسبات إيجابية يتعين تثبتها، ومن إكراهات ونواقص يتعين تجاوزها؛
- تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، والذي يشكل قطاع التربية والتكوين أحد الأعمدة الأساسية لإنجاحه وتمكينه من بلوغ أهدافه المرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والمندمجة.



2. الهيكل العامة للمشروع الشخصي

بشكل عام، يتعين أن يستحضر المشروع الشخصي للمترشح(ة)، المهام والاختصاصات المسندة للمصلحة المعنية بموجب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وأن يتمحور حول جانب تشخيصي وجانب استشاري، مع إمكانية تضمين هذا المشروع بعض المرفقات التي يراها المترشح(ة) ضرورية لإغناء المشروع.

وفي هذا الصدد، يتعين أن يأخذ المشروع الشخصي بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية الجديدة للوزارة، في ضوء رافعات ومستلزمات التجديد المضمنة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030، وباستحضار الالتزامات التي تعمل الوزارة على إجرائها في إطار تنزيل خارطة طريق الإصلاح 2022-2026، وتعتبر هذه المحددات بمثابة مرجعيات أساسية يتعين أن توظف المشروع الشخصي للمترشح(ة)، وأن تبرز بشكل واضح في ثناياه.

1.2. الجانب التشخيصي

يتم فيه التركيز على المؤشرات التربوية الأكثر دلالة وإبراز نقاط القوة ونقط الضعف من الناحيتين الكمية والكيفية، مع إدماج الخصوصيات الجغرافية والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واستحضار المستجدات التي يعرفها الحقل التعليمي.

2.2. الجانب الاستشاري

يتم فيه تحديد العناصر الأساسية لبرنامج العمل والمنهجية التي يقترحها المترشح في شأن تدبير عمل المصلحة المعنية وتطويرها والرفع من أدائها، باستحضار الموجهات الاستراتيجية للمنظومة التربوية والتي تمت الإشارة إليها أعلاه.

3. توجيهات عامة

- يتم إعداد المشروع الشخصي في حدود 20 صفحة على الأكثر، تخصص منها 05 صفحات على الأكثر للجانب المتعلق بالتشخيص، ويخصص الباقي للجانب الاستشاري؛
- في حالة اقتباس بعض الأفكار من إصدارات أو دراسات أو بحوث منجزة، تتم الإشارة إلى ذلك كمراجع ضمن الفقرات المعنية؛
- إعداد المشروع في 06 نظائر، من بينها نسخة تحمل اسم وتوقيع المترشح(ة) في كل صفحة من صفحاتها، في حين ينبغي أن تكون باقي النسخ خالية من أية إشارة تدل على هوية وصفة المعني(ة) بالأمر.